مقدمة

السياسة من الظواهر الاجتماعية التى تشترك مع الظواهر الاجتماعية الأخرى فى الخصائص العامة ، مع احتفاظها بخصائص وسمات خاصة بها ، والظاهرة السياسية منتشرة على المستوى الشعبى ، فضلاً عن انتشارها على المستوى الرسمى ، لذا فهى تتطلب التحليل الاجتماعى بوصفها ظاهرة اجتماعية، وقد انشغل الفكرى البشرى ، على مر العصور، بتناول قضية السياسة لارتباطها ارتباطاً وثيقاً بمختلف جوانب الحياة الإنسانية ، فهى مرتبطة بنظام الحكم والسلطة وكيفية ممارستها، وحقوق وواجبات الأفراد تجاه الحكومة والدولة والمجتمع. فالسياسة على أية حال ملازمة للمجتمع الإنسانى تلازماً يؤثر ويتأثر بحياة أعضاء هذا المجتمع. والمجتمعات البشرية بكل أشكالها تحتاج إلى سلطة ، تنظم حياة أفرادها، وتتحكم فى العلاقات فيما بينهم، وتقف فى وجه أى عدوان خارجى، بل إن السياسة تهدف إلى القضاء على ملكية المخلوق للمخلوق، لأنها تؤكد على أن الإنسان ذا الإرادة الحرة هو القادر على خلق النظام السياسى المستقر من خلال الدعم، وليس من خلال تقديس الفرد الحاكم، خلافاً للإنسان الذى لا يسهم فى الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية بشىء.

لقد أصبحت السياسة فى وقتنا الحالى، تمثل مسألة حيوية، وموضوعاً أساسيّا فى الحياة، لا بالنسبة للمنشغلين بالسياسة والمختصين فى العلوم الاجتماعية فقط، بل إننا نجد كل أفراد المجتمع يناقشون موضوعاتها وتساؤلاتها شأنها شأن أى موضوع آخر فى حياتهم، ويعود السبب فى ذلك إلى أن العالم المعاصر بذلك الكم الهائل من التغيرات التى طرأت على مختلف جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، أصبح عالماً سياسيّا، حتى إننا لنجد بعض الدارسين يذهب فى وصف الإنسان الحديث إلى أنه إنسان سياسى.

إن لدى المشتغلين والمفكرين السياسيين على اختلاف أنواعهم واتجاهاتهم الرغبة الأكيدة والجادة فى الوصول إلى تعريف دقيق ومحدد للسياسة، ليتمكنوا من وضع حد لافتقار علم السياسة للتحديد الدقيق، سواء كان على مستوى المجال أو المصطلحات والمفاهيم المستخدمة فى التحليل. ومن خلال تناولنا للمحاولات العديدة التى بذلت فى الوصول إلى تعريف دقيق ومحدد للسياسة، يمكننا تصنيفها إلى ثلاثة منظورات:

المنظور الأول:

نسب إلى فلاسفة اليونان القدامى أو الفلسفة الإغريقية، حيث اشتق مصطلح سياسة من الاسم اليونانى القديم الذى كان يطلق على مجتمع المدينة، وقد غيّر «أرسطو» من وجهة النظر اليونانية، فالسياسة حسب ما يرى، هى كل ما من شأنه أن يحقق الحياة الخيّرة فى مجتمع له خصائص متميزة، من أهمها: الاستقرار، والتنظيم العالى الكفاءة، والاكتفاء الذاتى. أما علم السياسة فهو يركز على طبيعة الحياة الخيّرة، كما تظهر فى المدن اليونانية التى تناولها بالدراسة، ويتسم هذا التصور بالاتساع الشديد والشمول باعتماد «أرسطو» على المدينة والمجتمع المحلى الصغير فى الدراسة، إذ لم يفرز لنا وجهات نظر متكاملة للمجتمع والعلاقات الاجتماعية .

المنظور الثانى:

ظهر فى العصور الحديثة مستهدفاً تطوير منظور أكثر تحديداً، لكى يكون صالحاً وملائماً للناحية التطبيقية، فعلم السياسة طبقاً لهذا المنظور، هو ذلك العلم الذى يدرس الدولة، وتأسيساً على ذلك. . فإن علم السياسة هو ذلك العلم الذى يبحث فى موضوع الحكومة التى تمثل السلطة وممارستها، وعليه فإن الأنشطة والنظم التى توصف بأنها سياسية هى تلك التى يتحدد انتماؤها إلى الدولة، نتيجة اختلاف التعريفات والتطبيقات على كل المستويات، فـ«ماكس فيبر» يربط الدولة بالقيادة السياسية، فى حين يرى «جينز برج» ضرورة وجود الدولة فى كل المجتمعات التى تسعى فيها الأنظمة إلى حماية أعضائها، أما «لازويل» و«كابلان» فقد عرّفا الدولة بأنها جماعة إقليمية ذات سيادة.

من هنا نجد أنه لم يكن لهذا المفهوم الدلالة الكافية والواضحة لكى نعدّه أساساً لعلم السياسة أو للقيام بدراسة علمية منظمة حول مفهوم الدولة، والجدير بالإشارة هنا هو أنا مفهوم الحكومة يحتوى على مجموعة من المفاهيم الفرعية التى لها أهميتها فى التحليل السوسيولوجى، كالضبط والسلطة والتنظيم والقيادة، والذى بدوره أدى إلى أن علم السياسة عنى بمعالجة مجموعة من الظواهر الإنسانية لتحقيق العدل النسبى داخل النظام السياسى الواحد، وإلى إيجاد نوع من التوازن بين الفرد والمجتمع، وبين الدولة والدول الأخرى.

المنظور الثالث:

يؤكد أنصاره على أن السياسة هى القوة، والقوة بالمعنى العام تعنى القدرة على فرض الإرادة، وهى قدرة جماعة أو شخص على التأثير وممارسة النفوذ على سلوك الآخرين، والسياسة هى قوة تمارس من خلال البناءات الرسمية فى المجتمع بما تشتمل عليه من تنظيمات حكومية. من هنا ظهرت فكرة أن السياسة هى دراسة علاقات القوة بين الناس من حيث الصورة والمصدر والشكل والنظم، التى تشكل بدورها معاً البناء والوظيفة، وتكون مظاهر القوة فيها متخللة فى كل الأنشطة الاجتماعية، مما حدا بـ«مريام» إلى القول بأن القوة هى محور دراسات علم السياسة.

لأجل ما تقدم.. نجد أن مهمة التعريف بعلم السياسة وتحديد مجاله وعلاقته بالعلوم الأخرى، ليست بذلك العمل البسيط. على أية حال إن الاتجاه الحديث يجعل من السلطة المتمثلة فى الحكومة، أيّا كان شكلها، محور ومركز اهتمام علم السياسة، فالسياسة بمعناها العام قديماً وحديثاً اقترنت بتصريف الأمور مع الآخر بأسلوب قوامه الإقناع القائم على الحنكة.

وعموماً فقد ارتبطت الاتجاهات سواء كانت الواقعية أو المثالية، مروراً بالسلوكية فى دراسة السياسة، وارتبطت جميعاً بالأبعاد التى تناولت السياسة كفن وعلم وفلسفة، سواء أكان هذا الاقتراب قانونيّا يتقيد بالنصوص،أم تجريبيّا يبحث عما هو كائن، أم خياليّا يبحث عما يجب أن يكون.

فالنظام السياسى مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالظروف الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع. إذ تؤثر ممارسة علم السياسة فى كل فرد داخل المجتمع، فللسياسة دور كبير ومتميز

فى حياتنا، فهى التى تقرر فيما إذا كان علينا أن نحمل السلاح للدفاع عن الوطن، بل إنها تقرر كم نحتاج من مرافق خدمية.

لقد أخذت بعد الحرب العالمية الثانية، أنشطة الدولة فى التزايد والاتساع، مما دعا الدول الغربية إلى الأخذ بمبدأ التخطيط الاقتصادى، ودول الكتلة الشرقية قبل انهيار الاتحاد السوفياتى، بمبدأ التخطيط الاشتراكى الشامل موسعة مجال تدخل الدولة فى الاقتصاد. أما فى العصر الحديث فقد برزت النظرية العالمية الثالثة مثبتة زيف الأنظمة السياسية وعجزها عن تقديم حلول جذرية لمشاكل الإنسان المختلفة، فأوضحت أن الحل الجذرى والأمثل لمشاكل الإنسانية، هو قيام سلطة الشعب الذى لا سلطة لسواه، فالشعب يقرر وينفذ ويراقب.. أى أنه يمتلك كل مقدراته لتكون السلطة والثروة والسلاح مملوكة للجماهير الشعبية. ومن هنا نجد أن الدول المختلفة لم تعد تتباين من حيث أشكال السلطة فقط، بل تعدى هذا التباين إلى الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية فى حدود الدولة، لأجل ذلك وجد المبرر القوى لدراسة النظام الاجتماعى القائم وتحليله دون الاقتصار على دراسة نظام الحكم فقط.

من هنا يتضح مدى اتساع مفهوم السياسة ليشمل كل أنواع الأنشطة، زد على ذلك أن القوة السياسية داخل الدولة الواحدة تشعبت أوجه ممارستها، فلم تعد تمارس من قبل الفئة الحاكمة فقط، بل تعدتها إلى قوى اجتماعية أخرى، مثل: جماعات الضغط. ومن هنا كان لزاماً أن يتضمن تحليل النظام السياسى داخل المجتمع تحليلاً شاملاً لكل القوى والتنظيمات الاجتماعية، سواء أكانت هذه القوى رسمية أم غير رسمية.

يتضح من ذلك أن طبيعة علم الاجتماع السياسى هى دراسة العلاقة المتبادلة بين الدولة والمجتمع، ومن أجل وصف وتحديد النتائج المترتبة على هذه العلاقة. فقد حاول «منتسكيو» فى كتابه (روح القوانين) تطوير نظرية اجتماعية للدولة، من خلال العلاقة التى تربط بين وظائف كل من المجتمع والدولة، ومن خلال الأحوال العامة.. أى تبيان العلاقة بين المحددات الاجتماعية وطبيعة شكل الحكومة. أما «سان سيمون» فيرى أنه لابد للمجتمع من أن يعمل كما يعمل المصنع، وعلى الحكومة

الاهتمام بالاقتصاد، فالاقتصاد السياسى هو الأساس المتين للسياسة. ويتحدد مفهوم المجتمع والدولة عند «هيجل» فى أن المجتمع المدنى هو ذلك المتسع الكبير الذى ينتقل إليه الفرد بعد التربية الأخلاقية، التى يمر بها داخل الإطار الصغير للأسرة. أما الدولة فهى المركب بين الأسرة والمجتمع.. أى أنها التحقيق الفعلى للفكرة الأخلاقية، حيث نجد أن الدولة تعارض كل الرغبات الفردية فى نطاقها معتبرة أن إشباعها يتحقق فى المجتمع المدنى. ومما يعاب على «هيجل» أنه لم يوفق بين الحرية الفردية والإرادة الجماعية، وأنه جعل مصلحة الدولة مطلقة، وهذا هو الذى ـ حسب وجهة نظرى ـ أفرز نظماً سياسية مستبدة فى تلك الفترة.

يدرس علم الاجتماع السياسى، كما هو معلوم، الظواهر السياسية فى محتواها الاجتماعى، فعلم الاجتماع السياسى، باعتباره أحد فروع علم الاجتماع، نجده يهتم بدراسة سلطة الدولة، أو قوتها السياسية مركّزاً على علاقتها بمختلف القوى الاجتماعية الأخرى. لأن كل النظم بما فيها النظام السياسى، لا يمكن لها أن توجد إلا داخل الحياة الاجتماعية التى بدورها لا توجد إلا بتوافر متطلبات ومقومات قد تكون الأهداف المشتركة والتنظيم والتخطيط والقيادة والسلطة والضبط من أبرزها.

وقد اختلف المفكرون على اختلاف مدارسهم فى تحديد نشأة هذه السلطة، فمفكرو العقد الاجتماعى يحددون النشأة على أساس وجود حياة بدائية سبقت الحياة الاجتماعية، فالأولى: لم تكن غير اجتماعية ولكنها كانت غير سياسية، وقد كانت اجتماعية لأن الناس فيها كانوا يتعاملون على أساس القانون الطبيعى الذى يعطى للجميع ويتيح لهم الحرية والمساواة واحترام الحقوق والواجبات. والثانية: وهى الحياة الجماعية السياسية والاجتماعية، ظهرت فى الواقع كترجمة فعلية لإرادة الإنسان، أما «دور كايم» فيذهب إلى أن الحياة العامة هى الأساس الذى تستند إليه بنية الوعى، وأن التصورات الجماعية هى التى توحى بالتصورات الفردية، أى أن الوجود الجماعى سابق للوجود الفردى، كما أن الإنسان حيوان سياسى كما أورده «أرسطو».

نجد فى الطرف المقابل من يقول: إن الإنسان عدوانى بطبعه، وعلى الرغم من أننى لست من أنصار هذا الاتجاه، إلا أننى استعنت به لاستخدامه كمبرر لوجود

السلطة القادرة على تنظيم الحياة الاجتماعية، نتيجة لهذا الزخم الهائل من العلاقات المتبادلة التى أنتجت مشاكل، وأوجبت وجود الحاكم والمحكوم.. أى سلطة تتخذ القرار ليقوم آخرون بتنفيذ هذا القرار.

أما أسلوب الوصول إلى هذه السلطة فقد اعتمد إما على الوراثة أو على ما يسمى زيفاً بالديمقراطية فى الأنظمة السياسية التقليدية، فالسلطة الحقيقية هى سلطة الجماهير فى المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية.. وظاهرة السلطة ظاهرة اجتماعية كغيرها من الظواهر الاجتماعية الأخرى تنشأ تلقائيًا، وذلك لحاجة الجماعات لضبط سلوك أعضائها، وهذا الزخم المعرفى أسهم فى تطوير علم الاجتماع السياسى، فنجد أن «أفلاطون» قد ركز على أن هناك حياة أفضل للدول وللأفراد، يمكن الوصول إليها عن طريق المعرفة والدراسة، والفضيلة فى رأيه هى أساس أى مجتمع سياسى، كذلك تعرضه للأسرة ونظام التعليم كعوامل مهمة للصقل والتأثير فى السلوك، حيث نادى بأهمية التعليم للجميع، فالسلطة السياسية عنده يجب أن تعطى للأكثر تعليماً لا للأغنى والأقوى أو الأكثر عراقة ونسباً. كذلك نجد «أرسطو» قد أكد على أهمية التوازن فى الدولة، فأوضح القوانين التى تحكم الظواهر السياسية، وأكد على ضرورة ارتباط المفكر السياسى بالسلطة السياسية.

ويعد المفكرون الإسلاميون، مثل: «ابن خلدون» و«ابن الأزرق»، من طليعة المؤسسين لعلم الاجتماع السياسى، فالعلامة «عبدالرحمن بن خلدون» قد اهتم بدراسة المجتمع فى تكوينه وخصائصه، ونتيجة لاهتمامه بدراسة الظاهرة الاجتماعية، نجده يهتم بدراسة الظاهرة الاجتماعية السياسية، فقد تناول الدولة وحللها بطريقة موضوعية. واستطاع ابن خلدون أن يبلور آراءه السياسية فى شكل نظريات، تعدّ إلى حد ما متكاملة، كنظريته فى المناخ والعصبية التى عدّت عملاً بديعاً فى مجال تحليل النظام السياسى إلى جانب نظريته المتكاملة فى الخلافة.

كما أسهم فلاسفة وكتّاب عصر النهضة، مساهمات فعالة فى إرساء قواعد علم الاجتماع السياسى، فقد حقق «ميكافيللى» انفصال التفكير السياسى عن الأخلاق والقيم الاجتماعية، واكتشف تناسق السياسة فى قوانين ثابتة لا تتغير، معتمداً فى ذلك المنهج الموضوعى، وقد عنى كذلك بالوسائل التى تحقق قوة وتماسك الدولة،

كما أنه يعدّ من واضعى أسس نظرية الصفوة، ثم جاء بعد ذلك فلاسفة العقد الاجتماعى، الذين يرون أن العلاقة بين الحكومة والشعب تشكل عقداً، بمقتضاه يفوض الشعب حاكماً، محاولين بذلك تفسير قيام الدولة على فكرة التعاقد. أما فلاسفة القرن التاسع عشر، فقد نظروا إلى المجتمعات على أنها كليات لها تعددية العلاقات وتبادلها، منهم على سبيل المثال لا الحصر: «دى توكفيل ، ماركس، ماكس فيبر، باريتو، موسكا،ميلز ، بودان». ولقد اهتم هؤلاء بتوزيع القوة السياسية داخل المجتمع وتدرجها، وكذلك العلاقة بين المحيط الاجتماعى وبيئته، وظهور التنظيمات والصراعات السياسية.

وقسمت هذا الكتاب إلى اثنى عشر فصلاً، تناولت فيها قضايا علم الاجتماع السياسى من حيث المفهوم والمجال والتطور، إلى جانب اتجاهات التنظير ومناهج البحث، كما قمت بمعالجة موضوعات النظم السياسية والدولة والصفوة والقوة، إضافة إلى موضوعى الأحزاب السياسية والأيديولوجيا، إلى جانب التنشئة والثقافة السياسية والرأى العام والديمقراطية والمشاركة السياسية. وأخيراً قضايا التنمية والتحديث السياسى.

كما أننى أوردت مجموعة مختارة من المصطلحات المستخدمة فى علم الاجتماع السياسى، والتى وردت فى هذا البحث أثناء مناقشة المواضيع المختلفة.

على أننى من خلال ذلك آمل أن أكون قد أضفت شيئاً مفيداً، يدعّم المكتبة المتخصصة، ويعين طلابنا الساعين إلى المعرفة.

والله ولى التوفيق..

د. شعبان الطاهر الأسود